

مكاسب سد النهضة
لم تنفذ أبي أحمد
في الداخل



4ص

حكاية
كوكو شانيل
أم إرادة شريهان



13ص

منافسة بين عمالقة
التكنولوجيا على
صناعة ألعاب الفيديو



17ص

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2021/07/25
15 ذو الحجة 1442
السنة 44 العدد 12128
Sunday 25/07/2021
44th Year, Issue 12128

العرب

هجوم إعلامي فرنسي - جزائري على المغرب تحت غطاء قضية التجسس

الرباط: حملة مضللة ومريبة لابتزاز المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط - وصفت أوساط مغربية مطلعة الحملة الإعلامية الفرنسية والجزائرية على المغرب بأنها حملة مضللة، تستند إلى مزاعم لا صلة لها بالواقع تتهم مؤسساته الأمنية بالتجسس على شخصيات سياسية وحقوقية وإعلامية، لتصفية الحساب مع المغرب في ملفات أخرى.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن دوائر معادية للمغرب وجدت الفرصة مواتية لاستهداف الاستخبارات المغربية التي تحقق نجاحات متعددة بعضها استفادت منه فرنسا نفسها من خلال إفشال عمليات إرهابية كان للمغرب دور بارز في كشفها.

ولم تستبعد هذه الأوساط أن يكون الهدف هو ابتزاز المغرب للحفاظ على علاقات اقتصادية وأمنية تقليدية لم تعد كافية بالنسبة إليه في ظل توسع دوره الإقليمي والدولي، ورغبته في بناء علاقات متعددة على قاعدة المصالح المتبادلة.

وأشارت وسائل إعلام مغربية إلى أن دوائر نفوذ فرنسية تتحرك لمنع المغرب من توقيع عقود عسكرية واقتصادية مهمة مع إيطاليا والصين، وهو ما اعتبرته تلك الدوائر أنه يمس من مصالح باريس وشركائها الكبرى.

وتؤكد الأوساط السابقة أن المغرب تعود على هذه الحملات الإعلامية التي توظف أي حادث عرضي للضغط عليه ومحاولة فرض شروط لا يقبل بها، وأنه صار يعرف من يقف وراءها من دوائر إعلامية ومنظمات في ظاهرها حقوقية وهي في الواقع تنفذ أجنحة تابعة لدوائر معادية للرباط ومنزعة من نجاحاتها الدبلوماسية وعلاقتها الاقتصادية المتنوعة خاصة في أفريقيا. وأعربت الحكومة المغربية عن استغرابها الشديد لقيام وسائل إعلام

أجنبية بنشر مواد إخبارية زائفة، بشكل متواتر ومنسق، منذ الأحد الماضي، تدعي قيام المغرب باختراق أجهزة هواتف عدد من الشخصيات العامة، الوطنية والأجنبية، ومسؤولين في منظمات دولية.

وأدانته المملكة المغربية ما وصفته "بالحملة الإعلامية المتواصلة المضللة المكثفة والمريبة، التي تروج لمزاعم باخترق أجهزة هواتف عدد من الشخصيات العامة الوطنية والأجنبية باستخدام برنامج معلوماتي".

وأكد حميد جماهري عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي ورئيس تحرير جريد الإتحاد أنه منذ السنة الماضية والحرص الإعلامي الفرنسي متواصل، وتهمة استعمال برنامج للهواتف الخلوية طوره شركة «إس إن أو» الإسرائيلية تحت اسم بيغاسوس، في التجسس، تلاحق المغرب، موضحاً أن ما يريده صحافيون فرنسيون، يساريون ويمينيون، هو الترويج بأن المغرب دولة بوليسية تطبق دكتاتوريتها حتى في فرنسا!

وأشار حميد جماهري في تصريح لـ"العرب" أن الأمر بالنسبة إلى فرنسا أكثر تعقيداً مع تجفيف منابع مخابراتها داخل المغرب ونحوها في متابعة تطورات القرار السيادي في العديد من

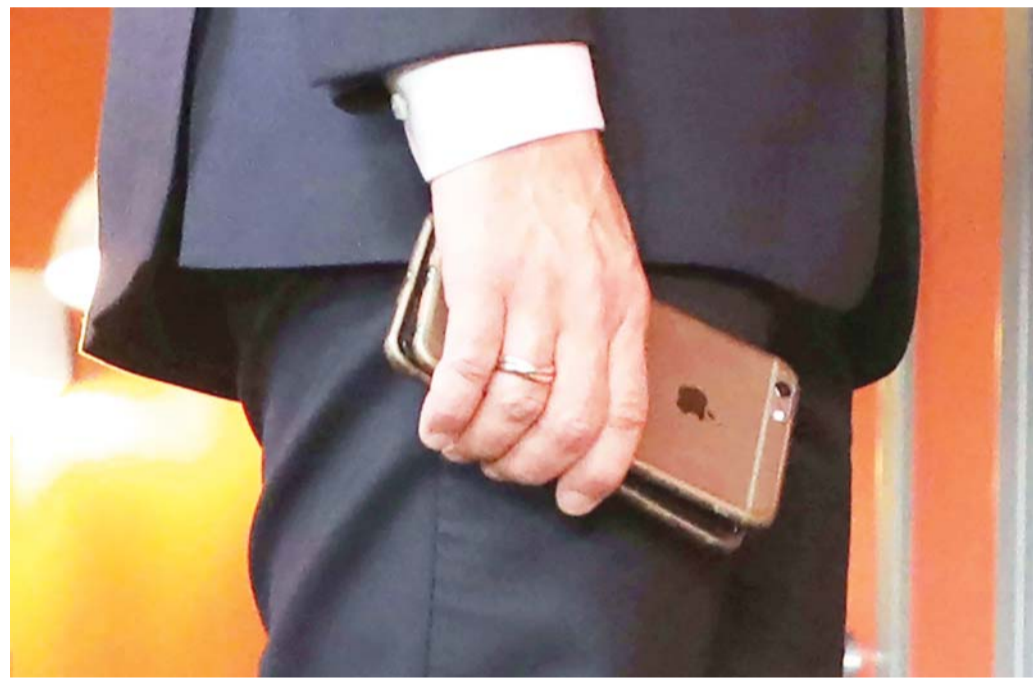
القطاعات منها الاقتصادية والشركات الدولية وما إلى ذلك. وقال إن الغرب أن فرنسا التي تزعم من قدرات الاستخبارات المغربية وهي أول مستفيد منها في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وقرر المغرب رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية في باريس ضد منظمي "فوربيدن ستوريز" والعفو الدولية (أمستدي) بتهمة التشهير، بحسب ما أعلن المحامي المعين من طرف المملكة لمتابعة القضية.

ولم يكن مفاجئاً بالنسبة إلى المغرب أن تدخل الجزائر على خط هذه الحملة كنوع من التنفيس عن أزماتها الداخلية، وخاصة فشلها في مجاراة مكاسب المغرب في موضوع الصحراء المغربية، وهي مكاسب توسعت بشكل لم تعد السلطات الجزائرية تتحمل السكوت عليها.

وتناولت الصحافة الجزائرية مزاعم اختراق المغرب هواتف عدد من الشخصيات العمومية الوطنية والدولية وصبغتها بلون اليقين رغم أن الأمر لم يخرج من دائرة الاستهداف السياسي والإعلامي للمغرب.

ويعتقد محمد لكريني أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في الجامعة المغربية أن ما تعرضت له بلاده في اليومين الأخيرين من قبل الإعلام



البرنامج اللغز

الجزائري والإسباني والفرنسي هو استهداف سافر للمغرب خصوصاً بعد الأزمات المتتالية مع إسبانيا والجزائر، حيث استغل ذلك الإعلام ادعاءات بالتجسس للتشويش على نجاحات المغرب في تدبير علاقاته الندية مع تلك الدول.

وعبرت وزارة الخارجية الجزائرية عن قلقها العميق بعد كشف مجموعة من المؤسسات الإعلامية ذات السمعة المهنية العالمية قيام سلطات بعض الدول، وعلى وجه الخصوص المملكة المغربية، باستخدام واسع النطاق لبرنامج التجسس المسمى بيغاسوس ضد مسؤولين ومواطنين جزائريين، إلى جانب صحافيين ومدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وقال مراقبون إن النظام الجزائري وأثرعه الغلامية باتت حريصين على استغلال أي ورقة تهم المملكة لتوظيفها في خلق نوع من التنفيس الاجتماعي داخل الجزائر.

ولفت لكريني في تصريح لـ"العرب" أنه بعدما وجه الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة كلاماً قوياً للجزائر بشأن حق تقرير المصير الذي ينادي به شعب القبائل، حاولت الجزائر أن ترد بخصوص برنامج التجسس بيغاسوس دون أن تكون للمغرب علاقة بالامر.

لا مصلحة لأي طرف محلي أو دولي في كشف قصة تفجير مرفأ بيروت

بيروت - كشفت مصادر عربية وغربية رفيعة المستوى أن الأمر في لبنان يتجه إلى لفظة قضية تفجير مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس من العام الماضي. وأوضحت هذه المصادر أن لا مصلحة لأي جهة دولية أو إقليمية أو محلية في معرفة الحقيقة، خصوصاً لجهة كشف أن متفجرات كانت مخزنة في عنابر مرفأ بيروت وأن أي تحقيق دولي في العمق يمكن أن يشير إلى تورط جهة خارجية، قد تكون إسرائيل، في حصول التفجير الكبير للمرفأ من دون معرفتها بوجود كل هذه الكمية من نترات الأمونيوم فيه.

وأشارت إلى أن مثل هذا التوجه إلى لفظة قضية التفجير تريح خصوصاً حزب الله الذي سيكون عليه الرد على إسرائيل في حال ثبوت وجود دور لها في التفجير. واهتبرت التحركات التي تلت قرار القاضي طارق بطار توجيه اتهامات لنواب في البرلمان وشخصيات أمنية وعسكرية، أن لا رغبة لأي طرف في تسهيل المسار القضائي الهادف إلى كشف حقيقة التفجير والجهات التي تقف وراءه.

وفيما امتنع وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال إعطاء الإذن لملاحقة اللواء عباس إبراهيم، فإن الكتل القوية في البرلمان لم تتحرك لدراسة رفع الحصانة عن النواب المعنيين قبل أن تبادر مجموعة من النواب إلى تقديم لائحة تطالب بمحاكمة زملائهم أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الوزراء والرؤساء، وليس أمام القضاء العادي.

ولقبت هذه اللائحة استهجاناً حقيقياً وشعبياً لاسيما من أهالي شهداء تفجير المرفأ ونشطاء المجتمع المدني، بعد أن سُرِبَت لائحة بأسماء نواب وقُعموا عليها. ونظّم أهالي ضحايا تفجير المرفأ الجمعة وقفة احتجاجية أمام قصر العدل في بيروت وقطعوا الطريق لبعض الوقت للمطالبة برفع الحصانات، ورفعوا صور أبنائهم وطلبوا برفع الحصانات فوراً عن أي شخص تم استدعاؤه من قبل المحقق العدلي القاضي طارق بطار.

وهاجم المتحدث باسم أهالي الضحايا إبراهيم حطيط وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال لتراجعه عن قرار إن الملاحقة بحق اللواء عباس إبراهيم. وانتقل أهالي الضحايا بعدها إلى مجلس النواب في ساحة النجمة في بيروت وردوا هتافات تطالب برفع الحصانات لمعرفة قتلة أبنائهم.

وكان بطار وجه كتاباً إلى البرلمان طلب فيه رفع الحصانة النيابية عن ثلاثة من النواب كانوا وزراء في فترة التفجير هم علي حسن خليل (المسال)، وغازي

زعيتر (الأشغال)، وهما محسوبان على حركة أمل، ونهاد المشنوق (الداخلية)، المحسوب على تيار المستقبل "تمهيدا" للادعاء عليهم والشروع بملاحقتهم". ويزاً نهاد المشنوق وزير الداخلية السابق نفسه وقال إن المستند الوحيد الذي تلقاه كان يتحدث عن عبور باخرة ترانزيت تحمل عدة أطنان من نترات الأمونيوم متجهة من جورجيا إلى موزمبيق ولم يتحدث عن تفريغ حمولتها في المرفأ إطلاقاً.

وقال المشنوق في مؤتمر صحفي الجمعة "أنا مستعد للإدلاء بإفادتي في أي لحظة يستدعيها فيها القاضي بطار الذي وجه إلي الإتهام دون أن يستمع إلى إفادتي بعكس كل الذين شملهم الإدعاء". وتسأل "لماذا لم يستدع القاضي بطار أحداً من وزراء العدل علماً أن النيترات أفرغت بموجب أمر قضائي ومراسلات قضائية"، مؤكداً أن الإتهام "يجب أن يوجه لمن أمر بتفريغ النيترات في المرفأ وليس لوزير الداخلية الذي لا صلاحية له في هذا الشأن".

وفي موضوع رفع الحصانة شدد وزير الداخلية السابق أنه "إذا كان لا بد من رفع الحصانات فليُعمل الدستور ومن ثم ترفع عن أعلى الهرم"، في إشارة إلى الرئيس عون الذي تقول تسريبات إنه وصلته بدوره تحذيرات بشأن مخاطر المواد المتفجرة في المرفأ.

وكانت مصادر قد أكدت لـ"العرب" في عدد سابق أن هناك حملة تدار من بعيد من أجل أخذ التحقيق في جريمة تفجير مرفأ بيروت إلى مكان آخر بعيداً عن المستفيد الحقيقي، أي حزب الله الذي يسيطر على كل المرافق في لبنان، بما في ذلك المرفأ والمطار والحدود مع سوريا. وتستهدف الحملة، وفق ذات المصادر، تجنب معرفة حقيقة من جاء بنيترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت ومن خزنها هناك طوال سنوات، ابتداءً من 2014، ومن أخرج كميات من الأمونيوم لتستخدم في صنع البراميل المتفجرة في سوريا.

صوتاً مع معارضة 19 وامتناع 5 عن التصويت. ويضم هذا النص الذي دعمه الوزير جيرالد دارمانان مجموعة من التدابير حول حيادية الخدمات العامة ومكافحة الكراهية عبر الإنترنت وحماية الموظفين الرسميين والإساتذة، والإشراف على التربية الأسرية وتعزيز الرقابة على الجمعيات وتحسين شفافية الممارسات الدينية وتمويلها وحتى محاربة تعدد الزوجات والزواج القسري.

وقال وزير الداخلية إننا "نعطي أنفسنا الوسائل لمحاربة أولئك الذين يسيئون استخدام الدين للتشكيك في قيم الجمهورية".